

التصريحات الجبائية الإلكترونية: آلية فعالة لتعزيز الشفافية في الرقابة الجبائية - دراسة تحليلية -

Electronic tax declarations: an effective mechanism to enhance transparency in tax control- Analytical Study-

حابي عبد اللطيف^{1*}، بن لدغم محمد²

HABI Abdellatif¹, BENLADGHEM Mohammed²

¹ كلية العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد - تلمسان - ، habiabdellatif68@gmail.com

² كلية العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد - تلمسان - ، m_benladghem@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2025/01/07 ؛ تاريخ القبول: 2025/02/22 ؛ تاريخ النشر: 2025/03/01

ملخص: تهدف الدراسة إلى استكشاف وتبيان دور نظام التصريحات الجبائية الإلكترونية في تعزيز شفافية وكفاءة الرقابة الجبائية في الجزائر، في سياق التحولات التكنولوجية والرقمية التي أسهمت في دفع عجلة تحديث الإدارة الجبائية، ركزت الدراسة على أهمية الانتقال من النمط التقليدي للإدارة إلى النمط الإلكتروني، بما يشمل التصريحات والدفع الإلكتروني، لتسهيل عمليات التسيير والرقابة وتعزيز العلاقة بين المكلفين بالضريبة والإدارة الجبائية. توصلت الدراسة إلى أن نظام التصريحات الجبائية الإلكترونية يعزز فعالية الرقابة من خلال معالجة المعلومات بسرعة وكفاءة، مما يساهم في تقليل ظاهرتي الغش والتهرب الضريبي وتحسين أداء الإدارة الجبائية. ومع ذلك، تبين أن النظام الحالي يقتصر على الرقابة الشكلية، مما يعوق الاستفادة الكاملة من إمكانياته، إضافة إلى أن عدم شمولية التصريحات الإلكترونية يقلل من كفاءته في تحقيق أهداف الرقابة الجبائية.

كلمات مفتاحية: إدارة جبائية؛ نظام التصريحات الجبائية الإلكترونية؛ رقابة جبائية؛ تحولات رقمية؛ تهرب ضريبي.

تصنيفات JEL : H2 ؛ O33.

Abstract: The study aims to explore and explain the role of the electronic fiscal statements system in enhancing the transparency and efficiency of tax control in Algeria, in the context of technological and digital transformations that contributed to advancing the fiscal administration modernization, the study focused on the importance of moving from the traditional style of the administration to the electronic style, including statements and payment Electronic, to facilitate management and control operations and enhance the relationship between taxpayers and tax administration. The study found that the electronic tax declaration system enhances the effectiveness of control by processing information quickly and efficiently, which contributes to reducing the phenomena of fraud and tax evasion and improving the performance of the tax administration. However, it has been found that the current system is limited to formal control, which hinders the full use of its potential, in addition to the lack of comprehensiveness of electronic declarations reduces its efficiency in achieving the objectives of fiscal control.

Keywords: Tax administration; electronic tax declarations system; tax control; digital transformations; tax evasion.

JEL Classification Cdoes : H26 ; O33.

*-المؤلف المرسل: حابي عبد اللطيف ، habiabdellatif68@gmail.com

تمهيد

يعتبر النظام الجبائي الجزائري نظام تصريحي يعتمد على التصريحات النسبية للمكلفين بالضريبة، يلزم المكلفين بالضريبة على أداء واجباتهم الجبائية من خلال إيداع تصريحات تحمل ضرائب ورسوم يخضعون لها قانونيا هذا من جهة، ومن جهة أخرى منح للإدارة الجبائية سلطات واسعة من بينها تحصيل حقوق الخزينة العمومية والقيام بالرقابة الجبائية على تصريحات هؤلاء المكلفين للتأكد من صحتها واحترامها للقانون.

وفي ظل الاصلاحات الجبائية التي تعيشها الجزائر ومن اجل مواكبة التطورات الحاصلة في العالم خاصة استعمال تكنولوجيا الإعلام والاتصال في جميع المجالات أصبح من الضروري تغيير شكل الإدارة الجبائية من إدارة تقليدية إلى إدارة إلكترونية وتحويل تصريحات المكلفين بالضريبة من شكل ورقي إلى شكل الكتروني. وعليه أصبح هذا الشكل الحديث للإدارة الجبائية من المتطلبات والمقومات الأساسية لتطوير وتعزيز علاقتها مع المكلفين بالضريبة، كما يساهم في تسهيل مهام الإدارة الجبائية وممارسة حقوقها من الاطلاع والمعاينة وإجراء كل أنواع الرقابة الجبائية من اجل الحفاظ على حقوق الخزينة العمومية ومحاربة ظاهرة الغش والتهرب الضريبي من خلال استغلال المعلومات التي تحتويها التصريحات الجبائية الإلكترونية. بناء على ما سبق يمكن صياغة إشكالية هذه الورقة البحثية في السؤال الرئيسي التالي:

إلى أي مدى يساهم نظام التصريحات الجبائية الإلكترونية في تعزيز فعالية الرقابة الجبائية في الجزائر؟

فرضيات الدراسة:

- من أجل معالجة الإشكالية المطروحة في إطار هذه الدراسة، سيتم بناء التحليل على الفرضيات التالية:
- ❖ تطبيق النظام الجبائي للتصريح والدفع الإلكتروني سيساهم بشكل كبير في تحسين أداء الرقابة الجبائية في الجزائر.
 - ❖ هناك العديد من النقص المرتبطة بنظام التصريح الإلكتروني للجبائية المطبق في الجزائر والتي تؤثر سلبا على كفاءة و نجاحة الرقابة الجبائية في الجزائر.

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على نظام التصريح الجبائي الإلكتروني في الجزائر، بما يشمل أنواعه المختلفة وأشكال الرقابة الجبائية المعتمدة. كما تسعى إلى تحليل تأثير تطبيق هذا النظام على عمليات الرقابة الجبائية.

أهمية الدراسة

تتجلى أهمية هذه الدراسة في تسليط الضوء على دور التصريح الجبائي الإلكتروني وأهميته لكل من الإدارة الجبائية والمكلفين بالضريبة، من حيث تحسين الكفاءة، تعزيز الشفافية، وتسهيل العمليات الجبائية، حيث يعتبر هذا النظام أداة مساعدة في التحقق من صحة المعلومات المقدمة والكشف السريع لأي تلاعب أو خطأ، مع تبيان أهمية تطبيق النظام الإلكتروني في عملية الرقابة، إذ يساعد في تحسين جودة الرقابة بالإضافة إلى التعرف على أهمية الرقابة الشكلية على التصريحات الجبائية المقدمة من المكلفين بالضريبة، حيث تعد هذه الرقابة الشكلية المؤشر الأول والأساسي في عملية الرقابة بشكل عام والتي إذا تم إخفاؤها أو تجاهلها فقد يتم الوصول إلى معلومات غير صحيحة أو مغلوطة.

المنهج المتبع في الدراسة

لمعالجة إشكالية الدراسة واختبار صحة الفرضيات اعتمدنا في بحثنا هذا على المنهج الوصفي التحليلي من أجل التطرق إلى كل المفاهيم النظرية المتعلقة بالدراسة. أما المنهج التحليلي تم الاعتماد عليه بهدف تحليل النقاط و الجوانب الإيجابية منها و السلبية في المقاربة المعتمدة من طرف الإدارة الجبائية الخاصة بتطبيق نظام التصريح و الدفع الإلكتروني "جبائتك" و "مساهمتك" بغرض تفعيل الرقابة الجبائية.

هيكل البحث: تم تقسيم البحث إلى 3 محاور:

المحور الأول: التصريحات الجبائية الإلكترونية

المحور الثاني: الرقابة الجبائية

المحور الثالث: دراسة تحليلية حول دور ومساهمة نظام المعلومات الجبائي المطبق في تعزيز فعالية الرقابة الجبائية وتحسين أدائها.

I - التصريحات الجبائية الإلكترونية

تسعى الإدارة الجبائية في الجزائر إلى تحديث بنيتها التنظيمية وتكييفها مع المتغيرات العالمية المتسارعة، من خلال التحول نحو إدارة نشطة وديناميكية تركز على تبني الثقافة الرقمية. يُعد تبني الإدارة الإلكترونية خطوة استراتيجية تتطلب استثمار جهود مكثفة وإظهار فعالية عالية لمواجهة التحديات المتزايدة بكفاءة. في هذا السياق، بادرت الإدارة الجبائية إلى إطلاق نظام جديد للتصريحات، يعرف بـ "التصريح الإلكتروني"، بهدف تحسين الأداء.

I - 1 التصريحات الجبائية

تشهد الضرائب في الوقت الحالي تطوراً ملحوظاً وتمتد لتشمل كل المجالات، ويتم فرض الضريبة عن طريق الاتصال المباشر بين المكلف والإدارة الضريبية، حيث يقوم المكلف بتقديم رقم أعماله في وثائق مختلفة تتفاوت باختلاف نوع النشاط. ثم يقدمها لإدارة الضرائب لتقديم ملاحظاتها واقتراحاتها حول رقم الأعمال والدخل الذي يتم اعتماده في تحديد المبلغ الخاضع للضريبة.

I - 1 - 1 مفهوم التصريحات الجبائية

التعريف الأول: التصريح الجبائي هو "وثيقة تقدمها المؤسسات والأفراد إلى إدارة الضرائب تحتوي على معلومات حول الأعمال التجارية والأرباح والتكاليف وغيرها، ويتم استخدامها كدليل إثبات لتحديد المبلغ المستحق للضريبة. يتضمن التصريح الجبائي النتائج السنوية للقوائم المالية وقد تحتوي على جداول وتصريحات ملحقة أخرى. (مداني بن بلغيت، 2004)" ويمكن استخدام الوثيقة في تحديد المبالغ المستحقة للضريبة المباشرة والضريبة غير المباشرة والرسوم الجبائية الأخرى.

التعريف الثاني: "هو عبارة عن مجموعة من البيانات المعالجة والمنظمة التي باستطاعتها التأثير على وعاء الضريبة سواء بطرق مباشرة أو غير مباشرة (سمية قحموش، 2012)".

I - 1 - 2 أهمية التصريحات الجبائية

يتوجب على المكلف بالضريبة أو الغير الالتزام بتقديم التصريح الضريبي، الذي يُعد أداة أساسية لضمان شفافية المعلومات الجبائية، تعزيز الامتثال الضريبي، إضافة لكونه أفضل وسيلة لتقدير الوعاء الضريبي، والذي ينتشر استخدامه بكثرة في التشريعات الضريبية الحديثة. ويتمتع مكتب الضرائب بكامل الصلاحيات في مراجعة هذا التصريح، ويتمتع هذا التصريح بأهمية كبيرة سواءً للمكلف ذاته أو لإدارة الضرائب.

• بالنسبة للمكلف بالضريبة:

تُعتبر التصريحات الجبائية واحدة من أكثر الوسائل فعالية وسهولة لتعزيز التزام الضريبي لدى المكلفين، حيث تمنحهم شعوراً بالمشاركة الفعلية في عملية تحديد وتقدير دخلهم الخاضع للضريبة. ويؤدي ارتفاع مستوى التزام المكلفين بتقديم هذه التصريحات إلى تحسين دقة تقدير وعاء الضريبة، مما يساهم في زيادة حصيلة الإيرادات الضريبية. هذه الزيادة تنعكس بشكل إيجابي على تمويل الخدمات العامة ودعم التنمية الاقتصادية، مما يعزز رفاهية المجتمع بأسره. يُحقق أسلوب التصريح عدالة ضريبية من خلال تمكين المكلفين، الأدرى بوضعهم المالي، من تحديد التزاماتهم بما يتناسب مع قدراتهم الفعلية، مما يعزز الشفافية والثقة. يساعد تقديم التصريح الجبائي في تجنب الغرامات والعقوبات المفروضة على المكلفين الذين يتخلفون عن تقديمها أو يقدمونها بعد الموعد المحدد (سمية قحموش، 2012).

• بالنسبة لإدارة الضرائب:

لا ينبغي على إدارة الضرائب اعتبار التصريح الجبائي المقدم من قبل المكلف وسيلة للتهديد، ولكنه يمثل وسيلة فعالة لتتبع دخول المكلف. يجب أن تكون بيانات التصريح وغرضه واضحة ودقيقة، مع إرفاقه بميثاق المكلف الذي يحدد حقوقه وواجباته بوضوح. تكمن أهمية التصريح الجبائي بالنسبة لإدارة الضرائب في: توفير الكثير من الجهد والوقت كما يتيح توفير المال للإدارة، كما يعمل على تقليل احتمالية حدوث النزاعات، بالإضافة إلى تخفيض الصعوبات التي من الممكن حدوثها بالنسبة للإحصاء الجبائي للفئة المستهدفة ألا وهي المكلفين بالضريبة.

I - 2 التصريحات الجبائية الالكترونية

I - 2 - 1 مفهوم التصريح الالكتروني

التعريف الأول: هو تمكين المكلفين من تقديم التصريحات الضريبية والبيانات والملفات ذات الصلة بسهولة ودقة باستخدام وسائل تكنولوجية حديثة، مثل الإنترنت، لنقلها بطريقة عصرية إلى الإدارة الضريبية. (أحمد بسباس، فلة محتال، 2020)

التعريف الثاني: هو توفير تطبيق من قبل الإدارة الجبائية يتيح للمكلفين تحميل ملفاتهم الخاصة وملء النماذج المطلوبة، ويتمكن المكلف من متابعة حالة ملفه من خلال تلقيه تنبيهات عبر شاشة التنبيهات أو حسابه الشخصي أو البريد الإلكتروني، وذلك لمعرفة ما إذا كان قد تم قبول ملفه أم تم رفضه من قبل الإدارة الجبائية (علي قنص، يونس زين، 2021).

التعريف الثالث: هو تمكن المكلفون من إرسال جميع التصاريح والبيانات الضريبية اللازمة إلى وزارة المالية باستخدام النظام الضريبي الإلكتروني. (الموقع الرسمي للمديرية العامة للضرائب)

يتضح من ذلك أن نظام التصريح الإلكتروني يهدف إلى تحديث وتحسين إدارة الضرائب، حيث يساعد في تبسيط وتسهيل عملية التصريح الجبائي، مما يوفر الوقت والجهد للمكلفين بالضريبة ويقلل من المدة الزمنية المطلوبة لإنجاز الإجراءات الضريبية. كما أنه يساعد الإدارة الجبائية في تحسين كفاءتها وتحسين جودة البيانات المتعلقة بالضرائب وتحقيق أهدافها بطريقة أكثر فعالية.

I - 2 - 2 أهداف التصريح الالكتروني

يهدف نظام التصريح الجبائي الإلكتروني إلى: (فيصل محي الدين بوزيان، عمر محمود، 2021)

- تحقيق فهم شامل للمكلفين بالضريبة وفقاً لظروفهم الخاصة وخصوصياتهم.
- تعزيز ثقافة الامتثال الضريبي لدى المكلفين بالضريبة، من خلال تبني تقنيات التحصيل الإلكتروني.
- المساهمة في تقليل النسبة التي تشكلها الديون الضريبية الصعبة غير قابلة للتحصيل وبالتالي، يُسهم هذا النظام في زيادة

معدلات التحصيل الضريبي ومعالجة مشكلة نقص الثقافة الجبائية التي تشكل تحدياً للإدارة الجبائية، من خلال تعزيز الوعي الضريبي وتحفيز المكلفين على الالتزام بواجباتهم.

-المعالجة السريعة لطلبات و احتياجات المجتمع الضريبي، بما في ذلك القضايا الجبائية والاستجابة لاحتياجات التحسين في الخدمات العامة على مستوى الإدارة لجبائية.

-المعالجة الفعالة والسريعة لعدد كبير من التصريحات الضريبية المقدمة من المكلفين بالضريبة في وقت واحد.

-الكشف السريع والفعال عن المكلفين بالضريبة الذين يحاولون التهرب من الالتزامات الضريبية والاحتيال الضريبي.

-توسيع قاعدة الضريبة وتخفيض معدلات الغش الضريبي، وبالتالي زيادة عائدات الخزينة وتحسين الأداء الجبائي.

-تحسين جودة الخدمة وتقليل العبء عن المكلفين بالضريبة، من خلال تبني نظام التصريح الضريبي الإلكتروني (محمد بودالي، موسى بوشنب، 2020).

- لم تتوسع التدابير الهادفة إلى عصنة الإدارة الجبائية وتحسين جودة الخدمة العمومية لتشمل جميع المكلفين، حيث تركزت بشكل رئيسي على المكلفين التابعين لمديريات الشركات الكبرى، مما أدى إلى تفاوت في الاستفادة من هذه التحسينات بين مختلف الفئات.

- قامت المديرية العامة للضرائب، خلال السنوات الأخيرة، باتخاذ سلسلة من التدابير والإجراءات التنظيمية بهدف تحديث بنيتها الإدارية وتعزيز جودة الخدمة العمومية، بما يتماشى مع متطلبات العصر والتطورات التكنولوجية، ومن أجل هذا قد استخدمت بعض التقنيات الإلكترونية لتحديث نظامها ورقمنة الإدارة والمكلفين بالضريبة. وقد تم إنشاء بطاقة مغناطيسية خاصة بترقيم المكلفين وبطاقة إلكترونية لتسجيل المكلفين الغشاشين. وتم إنشاء مواقع إلكترونية تحتوي على الوثائق والتشريعات الجبائية بالإضافة إلى استخدام تقنية التصريح الإلكتروني.

I - 2 - 3 مزايا نظام التصريح الإلكتروني

- بالنسبة للإدارة الجبائية: يُعتبر نظام التصريح الجبائي الإلكتروني من الحلول الفعالة والمتعددة التي تقدمها التكنولوجيا الحديثة لتيسير عمل الإدارة الجبائية وزيادة كفاءتها. حيث أن النظام : (علي قنص، يونس زين، 2021).
- يتيح تبسيط العمليات وتقليل الوقت والجهد المبذولين في إدارة الضرائب.
- يمكن القضاء على البيروقراطية من خلال تقليص تكاليف الطلبات المتعلقة بالمطبوعات الجبائية والاستغناء عن التصريحات الورقية.
- يمكن الحصول على جداول تقييم أداء المصالح ومتابعة التحصيل بشكل فعال من خلال توفير الوقت والجهد بفضل نظام التصريح الإلكتروني وتصنيف الضرائب والقطاعات المختلفة بوزارة المالية.
- يسمح النظام الآلي بإجراء عملية سلسلة وفعالة تبدأ من استقبال المكلف بالضريبة ومعالجة استفساراته، وصولاً إلى تسديد الضريبة، وتنفيذ العمليات المحاسبية، مع الحساب الدقيق للمبلغ الأساسي المتعلق بالتصريح.
- بالنسبة للمكلف بالضريبة: ومن مزايا التصريح الإلكتروني المتعلق بالمكلف بالضريبة نجد: (سعيد بن شهرة، فمان عمرة، 2020)
- إمكانية إجراء التصريحات من المنزل أو المكتب، مما يوفر الوقت والجهد الذي يتطلبه الذهاب إلى مراكز الضرائب لتقديم التصريحات.
- يمكن اللجوء إلى الإدارة الجبائية على مدار الساعة وطوال أيام الأسبوع، مما يتيح للمكلفين بالضريبة الحصول على المعلومات وتقديم الاستفسارات في أي وقت يناسبهم.

- يوفر نظام التصريح الإلكتروني للمكلفين بالضريبة المعلومات حول التزاماتهم الجبائية والجدول الزمني لتقديم التصريحات.
- يتيح النظام للمكلفين بالضريبة الاطلاع على ديونهم الجبائية وتفصيلها بشكل مباشر وفي أي وقت.
- يتميز هذا النظام بسهولة التطبيق والمرونة، ويعد آمناً ومحمياً (محمد بودالي، موسى بوشنب، 2020).
- يمكن للمستخدم مراقبة جميع العمليات المتعلقة بتصريحاته الضريبية مع الإدارة الجبائية.
- يتضمن النظام برنامج حسابات آلي يتيح تقدير معدلات الضرائب والرسوم بدقة، مما يساهم بشكل كبير في تقليل الأخطاء الحسابية وتحسين كفاءة العمليات الجبائية.
- يُتاح للمكلف خيار إلغاء تسجيله في هذه الخدمة من خلال تقديم طلب رسمي للإلغاء إلى مديرية كبريات الشركات.
- يمكن لإدارة الضرائب إلغاء تسجيل المكلف في حالة توقف نشاطه أو عدم الامتثال للقواعد الخاصة بالتصريح، ويتم إبلاغ المكلف بذلك عن طريق رسالة موصى بها.
- يتم استخدام التصريح الإلكتروني للرقابة الجبائية، والتي تتضمن استخدام الأخطاء المادية، وذلك من خلال ملء جميع الخانات وتفاذي تكرار المعلومات الشخصية في كل مدة.
- يتيح التصريح الإلكتروني إنشاء بنك معلومات خاص بالمكلفين، ويساعد على حصر وانتقاء المعلومات المهمة بطريقة آلية، ويراقب جميع التصريحات دون استثناء.
- يتوفر التصريح الإلكتروني طوال أيام الأسبوع وساعات اليوم، مما يقلل العبء على أعوان إدارة الضرائب، ويسمح للمكلفين بالتصريح إلكترونياً بدلاً من التنقل إلى إدارة الضرائب (أحمد بسباس، فلة محتال، 2020).
- يساهم التصريح الإلكتروني في تحقيق وفورات مالية كبيرة كانت تُنفق على التصريحات الورقية، كما يعزز الشفافية والعدالة في التعامل مع المكلفين بالضريبة، مما يرفع من كفاءة النظام الجبائي.
- يُمكن التصريح الإلكتروني من حفظ التصريحات ومعالجتها بشكل آلي، مما يُنهي مشكلة فقدان التصريحات الورقية أو تأخر معالجتها بسبب العدد الكبير للتصريحات المقدمة من المكلفين، وبالتالي يعزز كفاءة النظام الجبائي.
- يُساهم التصريح الإلكتروني بشكل فعال في تحسين عملية الرقابة الجبائية من خلال تقنياته الآلية، مما يُقلل الاعتماد على الرقابة التقليدية التي يقوم بها أعوان إدارة الضرائب، ويُعزز دقة وكفاءة العمليات الرقابية.
- يعزز التصريح الإلكتروني الشفافية في المعاملات الجبائية، مما يساهم بشكل فعال في مكافحة الرشوة والفساد. كما يقلل من العبء الوظيفي على أعوان الإدارة الجبائية، مما يتيح لهم التركيز على مهام أكثر استراتيجية..

I - 2 - 4 ايجابيات وسلبيات نظام التصريح الالكتروني

• ايجابيات نظام التصريح الالكتروني:

- يتميز نظام التصريح الإلكتروني بالعديد من الإيجابيات، ومن أهمها: (موسى عبد الناصر، محمد القريشي، 2010):
- يتميز التصريح الإلكتروني بقدرته على رصد وتصحيح الأخطاء بشكل تلقائي، مما يضمن دقة البيانات المقدمة ويُقلل من الحاجة إلى تدخل بشري في عمليات التحقق والتصحيح.
- يُعَدُّ إيصال التصريح الإلكتروني وثيقة رسمية تُثبت تقديم التصريح الضريبي ودفع الرسوم المستحقة، مما يمنح المكلف بالضريبة ضماناً قانونية وشفافية في المعاملة..
- يمكن للمكلف الحصول على إيصال دفع إلكتروني فوري بعد تقديم التصريح الإلكتروني.

- يسمح التصريح الإلكتروني بتبسيط الإجراءات الإدارية وتقليل الوقت والجهد المبذولين.
- يقلل التصريح الإلكتروني من الأخطاء والتلاعب في الحسابات ويحسن دقة المعلومات المقدمة.
- يضمن التصريح الإلكتروني دقة وجودة المعلومات المقدمة.
- يقوم التصريح الإلكتروني بفحص الشكليات والمضمونية للتصريحات ويساعد على تجنب العقوبات اللاحقة.
- يساعد التصريح الإلكتروني على جمع وتحليل المعلومات والإحصائيات المتعلقة بالضرائب والرسوم.
- يسهل التصريح الإلكتروني على المكلفين تسديد مختلف الضرائب والرسوم المتعلقة بأنشطتهم.
- يتطلب التصريح الإلكتروني ملء جميع الحقول المطلوبة قبل الإرسال ويساعد على تجنب الأخطاء في المعلومات.
- يتميز التصريح الإلكتروني بالتوافر طوال أيام الأسبوع، بما في ذلك العطل الدينية والوطنية وغيرها.
- يتيح التصريح الإلكتروني للمكلف، بعد الحصول على الرقم السري، إمكانية الاطلاع على رزنامة الالتزامات الجبائية المترتبة عليه، بالإضافة إلى مراجعة التصاريح الضريبية التي قدمها مسبقاً، مما يعزز التنظيم والامتثال الجبائي.
- يتيح نظام التصريح الإلكتروني للمكلف إمكانية تصفح الديون الجبائية العامة المرتبطة به، بالإضافة إلى تعديل معلوماته الشخصية عند الحاجة، مما يوفر مرونة ودقة في إدارة التزاماته الجبائية.
- يساهم التصريح الإلكتروني في تعزيز فعالية الإدارة الجبائية من خلال تبسيط العمليات وزيادة دقتها، مما يؤدي إلى تحسين تحصيل الإيرادات الجبائية وتعزيز الثقة وبناء علاقة أكثر شفافية وفعالية مع المكلفين.
- يسمح التصريح الإلكتروني توحيد إجراءات وتبادلات المعلومات مع المكلفين بالضريبة.
- زيادة شفافية العمل والحد من الفساد والرشوة وتخفيف العبء على العاملين في الإدارة الجبائية.
- حماية سرية وخصوصية معلومات المكلفين بالضريبة.
- يُتيح نظام التصريح الإلكتروني حفظ جميع التصريحات بشكل آمن ودقيق، مما يُنهي مشكلة فقدان التصريحات الورقية ويُضمن استرجاع البيانات بسهولة عند الحاجة.

● سلبيات نظام التصريح الإلكتروني:

على الرغم من العديد من الإيجابيات التي يتمتع بها نظام التصريح الإلكتروني، إلا أن التصريح الإلكتروني يعاني من بعض السلبيات، من أبرزها: (منير بن عزوز، مريم مسقم، 2020):

- ✓ عدم توفر البنية التحتية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات
- ✓ عدم توافر وسائل الدفع والسداد الإلكتروني
- ✓ غياب تعميم التعامل بنظام التصريح الإلكتروني
- ✓ عدم وجود منظومة تشريعية تتلاءم مع طبيعة الإدارة الضريبية الإلكترونية
- ✓ غياب الحماية للمعاملات الإلكترونية

يوجد أيضاً سلبيات أخرى لهذا النظام نذكر منها (أحمد وشان، بن علي بن عزوز، 2020):

- نقص في الإمكانيات المادية والبشرية المؤهلة لمواكبة التحول الرقمي في مجال الإعلام والاتصال.
- ضعف الوعي الضريبي لدى العديد من المكلفين.
- نقص معرفة غالبية المكلفين بالضريبة بالثقافة المعلوماتية.
- نقص البنية التحتية الكافية لتطبيق الإدارة الرقمية في الجزائر (وصيف فايزة خير الدين، 2021).
- نقص الوعي التقني لدى غالبية أعوان الإدارة الجبائية، وتقلب التشريعات الضريبية بسبب التعديلات المستمرة.

- نقص المهارات والخبرات اللازمة للتعامل مع التكنولوجيا المستخدمة في الإدارة الجبائية (علي قنص، يونس زين، 2021).
- قلة الوعي وعدم الاستعداد الكافي لقبول وتبني التغيير الذي يتطلبه استخدام التقنيات الحديثة في مجال الجبائية و الضرائب.

II- الرقابة الجبائية

II-1 ماهية الرقابة الجبائية

تُعَدُّ الرقابة الجبائية إحدى الأدوات القانونية الأساسية التي تساهم في حماية مصالح الخزينة العمومية، ويتم تحديد إطارها التشريعي والتنظيمي من قبل القانون لضمان اكتشاف النقائص وتصحيح الأخطاء التي يقوم بها المكلفون بالضرائب. و فيما يلي سنتطرق لمفهوم الرقابة الجبائية كفرع أول وإطارها التشريعي (القانوني) كفرع ثاني.

II-1-1 تعريف الرقابة الجبائية

التعريف الأول: يعرف "هنري فيول" السيطرة على أنها: "التأكد من أن كل شيء يسير وفق الخطة والتعليمات والقواعد المعمول بها (حمدي سليمان القبيلات، 1998).

التعريف الثاني: هو التحقق من إقرارات دافعي الضرائب وجميع السجلات والمستندات سواء كانت شخصية طبيعية أو اعتبارية لديهم أم لا، للتأكد من صحة المعلومات الواردة في ملفاتهم الضريبية، بشرط أن يكون الشخص المسؤول عن العملية مستخدمة أفضل طريقة للسؤال والاستفسار هي معرفة كل شيء مسجل في الإقرار والمستندات. وهو لا يكتفي بمجرد البحث ومراجعة البيانات، بل بعملية مقارنة تفويض وتفويض. المعلومات التي يتم الحصول عليها من مصادر أخرى لتحديد درجة التطابق بينهما والتحقق من الوضع المالي للممول (عيسى بولخوخ، 2004).

التعريف الثالث: الرقابة الجبائية مُعرَّفة قانوناً على أنها جميع الإجراءات والعمليات المصممة لضمان اكتمال وحسن نية تمثيل دافع الضرائب من خلال مقارنة تمثيل دافع الضرائب مع العناصر والبيانات الخارجية، وهذا الحق تحكمه الضريبة النصوص والمواد محفوظة. للتشريع الضريبي (مصطفى العثماني، 2008).

يتضح أن الرقابة الجبائية تتألف من مجموعة من الخطوات والعمليات، ومن بينها مراجعة ومتابعة التصريحات الضريبية التي يقدمها المكلفون، واتخاذ إجراءات فعالة لمنع حدوث مثل هذه التصريحات في المستقبل. يهدف ذلك إلى الحفاظ على حقوق الخزينة، وتقليل الغش والتهرب الضريبي، وضمان تحقيق العدالة الضريبية.

II-1-1 أهداف الرقابة الجبائية

تمتلك الإدارة الجبائية صلاحيات واسعة لتطبيق الرقابة الجبائية، وفقاً لما يخوله لها القانون من صلاحيات في تنفيذ التشريعات الجبائية، بما في ذلك فرض الضرائب وتحصيلها، وممارسة الرقابة عليها. يتم ذلك بغية تحقيق مجموعة من الأهداف، من أهمها:

- **الهدف القانوني للرقابة الجبائية:** يتمثل الهدف القانوني للرقابة الجبائية في ضمان التزام المكلفين بالضريبة بمطابقة أنشطتهم المالية للأطر القانونية والأنظمة المعمول بها، مع اتخاذ الإجراءات المناسبة لمحاسبة المخالفين عن أي تجاوزات أو ممارسات تهدف إلى التهرب من أداء مستحققاتهم الجبائية. و تركز الرقابة الجبائية بشكل خاص على مبدأ المسؤولية والمحاسبة، وتعمل على تحقيق عدالة ضريبية من خلال ضبط الغش والتهرب الضريبي وتحقيق العدالة في توزيع الأعباء الجبائية بين جميع المكلفين (محمد حمو، منور أوسير، 2009).
- **الهدف الإداري:** تُعد الرقابة الجبائية أداة إدارية هامة لتحسين الأداء وتحقيق الفعالية، وذلك من خلال عدة طرق، بما في ذلك:

-الكشف عن أي نقائص أو انحرافات في التشريع الجبائي المعمول به ،وتوجيه التنبيهات اللازمة لتصحيحها
- تحديد المخالفات والأخطاء التي يرتكبها المكلفون بالضريبة، وتحليل أسبابها وتأثيراتها على الميزانية -العامة، وبالتالي تساعد الإدارة الجبائية على اتخاذ القرارات الصائبة لتصحيح الوضع.

إعداد الإحصائيات وتحليلها، بما في ذلك دراسة نسب الغش الضريبي وغيرها من المؤشرات، بهدف تعزيز مستوى الشفافية، تحسين جودة التقارير الدورية، وتحديد النقاط الحرجة التي تستدعي التدخل من أجل التحسين والتطوير.

● **الهدف المالي والاقتصادي للرقابة الجبائية:** تهدف الرقابة الجبائية إلى حماية الموارد العامة والحد من جميع أشكال الهدر، بما يسهم في زيادة إيرادات الخزينة العامة، مما يتيح تعزيز القدرة على تقديم خدمات عامة متنوعة و زيادة مستوى الرفاهية في المجتمع. بالإضافة إلى ذلك، تسعى الرقابة الجبائية إلى حماية حقوق الخزينة والتأكد من تقديم المكلفين بالضريبة لتصاريحهم بطريقة صحيحة وفي الوقت المناسب.

II-2 مبادئ الرقابة الجبائية

لكي تتمكن الرقابة الجبائية من أداء وظائفها بفعالية، يتعين أن تستند إلى مجموعة من المبادئ الأساسية لها والمتمثلة في:

● إقامة نظام ضريبي محكم:

يعتبر النظام الضريبي أحد المكونات الرئيسية للرقابة الجبائية، إذ تعكس جودة السلطة التشريعية في المجتمع على التشريعات التي تسنها بشكل عام، بما في ذلك النظام الضريبي. ولذلك، يتطلب تحقيق الرقابة الجبائية بشكل فعال وجود نظام ضريبي فعال ومناسب (حامد عبد المجيد درار، 2000).

● تطوير وترقية الإدارة الجبائية:

إن وجود تشريعات ضريبية فعالة لا يكفي لوحده لمحاربة التهرب الضريبي، إنما يتطلب ذلك أيضا وجود إدارة جبائية فعالة ومتطورة تتوفر على الموارد البشرية والمادية اللازمة لتنفيذ مهامها بكفاءة عالية. كما يجب على الإدارة الجبائية إجراء تدريبات وتربصات لموظفيها وتطوير برامج تكوينية تتناسب مع التحديثات المستمرة في النظام الجبائي.

II-3 أشكال الرقابة الجبائية

بسبب الزيادة المتزايدة في عدد التصريحات الجبائية التي تقدمها المكلفون، فإن الإدارة الجبائية تحتاج إلى تنوع مخطط عملها ونشاطها والالتزام بالتشريعات المعمول بها، حتى تكون قادرة على مراقبة هذه التصريحات والحفاظ على حقوق الخزينة العامة. ويمكن تصنيف الرقابة الجبائية إلى نوعين من الرقابة المنظمة لها.

1-الرقابة الداخلية: يتم تنفيذ الرقابة الداخلية من قبل أعضاء الإدارة الجبائية داخل المكاتب، حيث يتم تفتيش المستندات المختلفة. ويتم تنفيذ هذا النوع من الرقابة بواسطة المفتشية الضريبية، التي تقوم بدورها بتنفيذ هذا النوع من الرقابة. يتم تنفيذ الرقابة الداخلية بصورتين، إما كرقابة شكلية أو كرقابة على المستندات.

● **الرقابة الشكلية:** تقوم الرقابة الشكلية بشكل عام على مستوى مفتشية الضرائب في الدائرة المختصة بمكان ممارسة النشاط الخاضع للضريبة. تعد هذه الرقابة الشكلية مرحلة تمهيدية وخطوة أولى في عمليات الرقابة الجبائية، وتتم عادة مرة واحدة في السنة. ويتم مراقبة التصريحات المودعة من قبل المكلفين بطريقة منظمة وشكلية، وذلك عن طريق التصفح الشكلي للعناصر المصرح بها. يهدف هذا النوع من الرقابة إلى ضمان توافق المصاريف والإيرادات المعلنة مع القوانين والتشريعات الضريبية والمالية المعمول بها، والتأكد من سلامة الوثائق المقدمة (مصطفى عوادي، 2009).

• **الرقابة على الوثائق:** تُعتبر هذه النوعية من الرقابة ذات طابع وثائقي، وتتسم بالشمولية حيث تستهدف فحص محتوى ومضمون التصريحات الجبائية المقدمة، وتستند إلى المعلومات المتاحة في ملف الضرائب، مثل السجلات الحاسوبية والرسوم على القيمة المضافة ومقارنة أرقام الأعمال المعنية. ويُعد هذا النوع من الرقابة نوعاً من الفحص الانتقادي للوثائق الجبائية (بومدين بكرتي، 2015).

2- الرقابة الخارجية: تعتبر التصريحات التي يقدمها المكلفون بمثابة إعلانات مبدئية وتكون صحيحة وفقاً للقانون. ومع ذلك، إذا تم إثبات عدم صحتها أو وجود تدليس فيها، فإن المسؤولية تقع على الإدارة الجبائية. في هذه الحالة، يُلجأ إلى نوع آخر من الرقابة الجبائية يُعرف بالرقابة الخارجية أو المعمقة، والتي تستدعي الانتقال إلى موقع النشاط التجاري أو الصناعي. وتُجرى هذه الرقابة من خلال اعتماد إحدى الطرق الجبائية التالية:

• **التحقيق في المحاسبة:** أو ما يسمى بالتحقيق المحاسبي وهو عملية مراقبة التصريحات الضريبية المقدمة من قبل المكلفين والتحقق من صحتها ومطابقتها للبيانات المادية، وتشمل جميع الضرائب والرسوم. يتبع المشرع الجبائي أساليب وطرق علمية وعملية لتنظيم المحاسبة واستخراج جميع المعلومات المالية المطلوبة لهذه العملية. ولضمان التحقيق المحاسبي، يتطلب الأمر الاحتفاظ بمحاسبة قانونية وإجراء جميع الفحوصات اللازمة لضمان تحصيل الضرائب ومراقبتها بشكل صحيح.

إن هدف التحقيق المحاسبي الأساسي هو كشف جميع الأخطاء التي قد توجد في محاسبة المكلف، وذلك للتأكد من صحة جميع الرسوم والضرائب المستحقة التي تم تقديمها (بوعلام ولهي، 2009).

• **التحقيق المصوب:** هو عبارة عن تحقيق جزئي، محدود النطاق، حيث يتم التركيز على جانب محدد من المحاسبة يتم تحديده مسبقاً، مثل الضرائب الخاصة بإيرادات معينة أو مصروفات محددة. ويتم في هذا النوع من الرقابة طلب وثائق توضيحية محددة فقط، مثل الفواتير والعقود ووصول الطلبات، دون القدرة على الفحص المعمق لمجموعة كاملة من المحاسبة المتعلقة بالمكلف بالضريبة. (سعاد مالح، 2015).

• **التحقيق المعمق في مجمل الوضعية الجبائية:** عرفته المديرية العامة للضرائب على أنه "مجموعة العمليات أو الإجراءات التي تهدف إلى الكشف عن أي اختلاف بين الدخل الفعلي للمكلف والدخل المعلن عنه، بشكل عام يتعلق ذلك بالتصريحات المتعلقة بالدخل، بينما تتركز الرقابة الجبائية على الدخل الإجمالي للأنشطة الاقتصادية على التحقق من صحة التصريحات الخاصة بالدخل ومقارنتها مع الإجمالي الفعلي للدخل المحقق. (لباس قلاب ذبيح، 2015).

III- دراسة تحليلية حول دور نظام المعلومات الجبائي المطبق في تعزيز فعالية الرقابة الجبائية وتحسين أدائها

III - 1 التصريح الجبائي الالكتروني المعتمد في الإدارة الجبائية

III - 1 - 1 التصريحات الجبائية:

تتمثل أهم التصريحات التي تقوم بها المؤسسة فيما يلي:

✓ **التصريحات الشهرية:**

تلتزم المؤسسة التي تتبع نظام الربح الحقيقي بإيداع تصريح شهري وفق نموذج تحدده الإدارة الجبائية يسمى التصريح 50G، وذلك قبل 20 يوم من كل شهر الموالي.

✓ **التصريحات السنوية:**

تلتزم المؤسسات التي تتبع النظام الربح الحقيقي بإيداع تصريح سنوي وفق نموذج تحددته الإدارة الجبائية، بحيث يقوم الشخص الطبيعي بإيداع التصريح G11 بينما الشخص المعنوي يقوم بإيداع التصريح G4. وذلك وفق تاريخ محدد قبل 30 أفريل من السنة المالية لسنة النشاط.

III - 1- 2 التصريح الجبائي الإلكتروني المطبق في الإدارة الجبائية بالجزائر

✓ نظام المعلومات الجبائية "جبائتك"

وفقاً لبلاغ صادر عن وزارة المالية ممثلة بالمديرية العامة للضرائب عام 2013، المنشور على موقعها الإلكتروني، تنهي وزارة المالية إلى علم المكلفين بالضريبة أنه من الآن فصاعداً يسمى النظام المعلوماتي للمديرية العامة للضرائب الجاري إنجازه (JIBAYA TIC) "جبائتك".

وأصل مصطلح (JIBAYA TIC) هو لفظ كلمة (جباية) باللغة العربية و (TIC) الموافقة لتكنولوجيا الإعلام والاتصال، وبالجمع بين الإسمين المختصرين ويبقى المستعمل المحرك الرئيسي بإعتباره الفاعل الأساسي المتواجد في صميم نشاط الإدارة، وبالتالي فهو يشارك في النظام الجبائي ويستفيد بالمقابل من أفضل خدمة مقدمة له. ويركز هذا النظام على لا مادية كل العمليات الجبائية والآلية الكاملة لجميع إجراءات معالجة السندات، بهدف تقديم دعامة في مجال تكنولوجيا المعلومات للإدارة الجبائية لإتمام مهامها وبلوغ أهدافها، وتطوير فرص جديدة في جمع المعلومات الجبائية وتسهيل تداولها، وبذلك يعد نظام المعلومات "جبائتك" من أهم تكنولوجيا الشبكة الحديثة التي تعتمد عليها المراكز الضريبية في رقمنة الإجراءات الجبائية. وبالتالي تعتبر "جبائتك" البوابة الجديدة لإدارة الضرائب الجزائرية، حيث تقدم خدمات الإقرار الضريبي عن بعد وتتيح هذه الخدمة لدفع الضرائب الفرصة لتصفية مسؤوليتهم الضريبية عبر الأنترنت وبدء عملية دفع مناسبة عن طريق التحويل عبر النظام المصرفي للدفع الجماعي، ويجب أن يكون الإعلان عبر الأنترنت مصحوباً بإصدار أمر التحويل المرتبط على النحو المنصوص عليه في هذه الخدمة.

✓ مزايا نظام المعلومات الجبائي "جبائتك"

يمكن تلخيص مزايا النظام المعلوماتي "جبائتك" في الجدول التالي:

الجدول (01): مزايا نظام المعلومات الجبائي "جبائتك"

مزايا "جبائتك" بالنسبة للإدارة	مزايا "جبائتك" بالنسبة للمكلفين بالضريبة
- التشغيل الآلي الشامل لكافة الإجراءات الإدارية، ابتداءً من استقبال المكلف بالضريبة وصولاً إلى مراحل تحديد الوعاء الضريبي، التحصيل وتسيير الملف الجبائي. - إتاحة تبادل سريع وفعال للمعلومات بين مختلف المصالح الداخلية والخارجية، بما في ذلك الجهات المؤسسية، من	- تقليل التكاليف المتعلقة بالمطبوعات الجبائية من خلال تطبيق حلول رقمية متطورة تُقلل من الاعتماد على الوثائق الورقية. - تمكين الوصول إلى خدمات الإدارة الجبائية على مدار الساعة وطوال أيام الأسبوع.

- خلال تطوير واجهات متعددة من خلال تطوير واجهات متعددة. - رقمنة شاملة لعمليات إدارة المادة الضريبية، مما يساهم في تحسين الكفاءة، تبسيط الإجراءات، وضمان دقة وسرعة معالجة البيانات الجبائية. - أتمتة عمليات المحاسبة، بما يشمل إدارة عمليات الخزينة، توزيع الرسم على النشاط المهني، الحساب الدقيق للمبلغ الأساسي للتصريح، وتعريف المكلفين بالضريبة، مما يضمن دقة وسرعة التنفيذ وتعزيز كفاءة النظام الجبائي. - رقمنة شاملة للتبليغات الموجهة إلى المكلفين بالضريبة، مع إعطاء المحققين إمكانية القيام بعملية مقارنة بين المعلومات الواردة بعد إنشاء العرائض. - إتاحة جداول دقيقة وفي الوقت المناسب، تُمكن من تقييم أداء المصالح بفعالية ومتابعة مستوى التحصيل وفق تصنيف الضرائب وقطاعات النشاط. - توفير بيانات تلخيصه دقيقة وموثوقة تدعم الدراسات الاستشرافية والتحليلية، مما يساهم في تحسين عملية اتخاذ القرارات. - خفض التكاليف المرتبطة بالطلبات الخاصة بالمطبوعات الجبائية، من خلال تعزيز الرقمنة وتقليل الاعتماد على الوثائق الورقية.	- تزويد المكلف بالضريبة بمعلومات محدثة حول جدول التزاماته الجبائية وورزنامته الضريبية، مما يساعده على الوفاء بالتزاماته في المواعيد المحددة. - إتاحة الوصول إلى استمارة التصريح الضريبي المودعة من قبل المكلف بالضريبة، مع إمكانية الاطلاع عليها بسهولة. - تمكين المكلف بالضريبة من دفع ضرائبه ورسومه عبر الإنترنت. - إتاحة إمكانية الاطلاع على إجمالي الدين الجبائي الخاص بالمكلف بالضريبة. - توفير خدمة طلب الشهادات الجبائية إلكترونياً، مما يُسهل على المكلفين الحصول على الوثائق المطلوبة بسرعة. - إتاحة خدمة تقديم الطعون، بما في ذلك الولاية وطلبات التخفيض المشروط وغيرها، من خلال قنوات إلكترونية ميسرة، مما يُعزز من سهولة الإجراءات وشفافيتها. - توفير خدمة طلب الامتيازات الجبائية إلكترونياً، مما يُسهل على المكلفين التقدم للحصول على الامتيازات المستحقة بطريقة مبسطة وفعالة.
--	---

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على (المديرية العامة للضرائب، رقم 2017/85، 2017، ص 07).

إن تطبيق نظام المعلومات "جبائتك" على مستوى مصالح الإدارة الجبائية يهدف أيضاً إلى تحقيق النجاعة من خلال (فيصل بوزيان، محي الدين محمود عمر، 2021):

- المساهمة في تقليص المستحقات الضريبية المتعثرة لدى المكلفين بالضريبة، مما يساهم في زيادة معدلات التحصيل الضريبي. كما يساعد ذلك في الحد من مشكلة نقص الوعي الجبائي التي تواجهها الإدارة الجبائية.
- تحقيق إلمام شامل بالمكلفين بالضريبة، مع مراعاة أوضاعهم الخاصة وخصوصياتهم الفردية.
- تعزيز الثقافة الجبائية لدى المكلفين بالضريبة من خلال تبني تقنيات التحصيل الإلكتروني، مما يساهم في تسهيل العمليات الجبائية، تعزيز الالتزام الطوعي، ونشر الوعي.
- التكفل السريع بانشغالات المجتمع الضريبي سواء تعلق الأمر منها بالانشغالات الجبائية أو الانشغالات الخاصة بحسن الإستقبال وتحسين نوعية الخدمة العمومية على مستوى الإدارة الجبائية.
- تمكين معالجة سريعة وفعالة للعدد الكبير من التصريحات الجبائية المقدمة من المكلفين بالضريبة بشكل متزامن.

■ تيسير وتسريع عملية التعرف على المكلفين بالضريبة المتورطين في الغش أو التهرب الضريبي، أو الذين يُخلّون بالتزاماتهم الجبائية.

ومن أجل الاستفادة من خدمات نظام جبايتك كان لابد على المكلفين بالضريبة الذين يقوم باكتتاب تصريحاتهم الجبائية وتسديد الحقوق الجبائية للإدارة فتح حساب خاص يتميز بالسرية والأمان ال يمكن الولوج إليه إلا من خلال كلمة السر التي يتم منحها من طرفا الإدارة الجبائية، حيث أن ملف فتح الحساب يشتمل على الوثائق التالية:

- ✓ تقديم استمارة طلب التسجيل مملوءة وممضاة.
- ✓ تقديم كشف أو كشوف التعريف البنكي (RIB) لثلاثة حسابات كأقصى تقدير للاستناد عليها.
- ✓ تقديم وكالة من المكلف بالضريبة المنخرط ترخص لمضى استمارة التسجيل بالتصرف لحسابه، إذا كان هذا الأخير لا يمثله قانونا.

✓ نظام المعلومات الجبائي "مساهمتك" للدفع الإلكتروني:

✓ عملت الإدارة الجبائية الجزائرية على تنفيذ برنامج شامل لرقمنة القطاع بهدف تحديث الهيكل وطريقة عمل المصالح. في هذا السياق، يُعتبر مشروع رقمنة المديرية العامة للضرائب من أبرز المحاور الأساسية لهذه المبادرة. يهدف المشروع بشكل رئيسي إلى تعزيز العلاقة بين الإدارة الجبائية والمكلف بالضريبة من خلال بوابة "مساهمتك"، التي تمثل تجربة جديدة للإجراءات عن بُعد. تهدف هذه البوابة إلى تسهيل الإجراءات الإدارية وتبسيط تنفيذ التزامات الجبائية للمكلفين عبر تمكينهم من التصريح ودفع الضرائب إلكترونياً. تم تفعيل بوابة "مساهمتك" في قباضات الضرائب التابعة للمديريات الولائية التي تفتقر إلى مركز ضريبي أو مركز جوارى ضريبي. كما اختارت المديرية العامة للضرائب تنفيذ التعميم التدريجي للبوابة على مستوى جميع قباضات الضرائب.

✓ مزايا بوابة التصريح الإلكتروني "مساهمتك": تتمثل مزايا بوابة "مساهمتك" فيما يلي:

- ✓ خدمات البوابة متاحة مجاناً، باستثناء الحالات الطارئة أو الظروف القاهرة.
- ✓ تتميز البوابة بمستوى عالي من الجاهزية وسهولة إستخدامها.
- ✓ يتم تبادل البيانات بين المكلف بالضريبة والبوابة بطريقة آمنة.
- ✓ تُرفق خدمة التصريح عن بُعد بمساعدة سهلة الاستخدام تهدف إلى تقليل الأخطاء الحسائية والأخطاء المطبعية التي قد تنجم عن الإجراءات الورقية.
- ✓ عند إرسال التصريح، يتم تحويله إلى قسم "الدفع"، ويُعتبر ذلك بمثابة تأكيد ضمان استلام التصريح الضريبي من قبل المصالح الجبائية. بعد ذلك، يقوم المكلف بالضريبة بتسديد الضرائب والرسوم المصرح بها عبر الأنترنت.
- ✓ يمكن للمكلف دفع مستحقاته باستخدام بطاقة الائتمان أو البطاقة الذهبية. وبمجرد إتمام العملية بنجاح، يتم إشعاره بنتيجة الإجراء من خلال استلام وصل الدفع على مستوى فضائه الخاص.

✓ تصريح الكشف التلخيصي السنوي ERA:

وفقاً للمادة 18 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، "يتعين على المكلفين بالضريبة الذين يحققون أرباحاً صناعية وتجارية، أن يقدموا، وفقاً لشروط المحددة في المواد 151، 151 مكرر، و152 من هذا القانون، التصريح الخاص بمبلغ نتائجهم عن السنة أو السنة المالية السابقة. كما يتعين على المكلفين بالضريبة التابعين للهيكل المزودة بالنظام المعلوماتي 'جبايتيك'، تقديم كشف تلخيصي سنوي يتضمن المعلومات المستخرجة من التصريح المشار إليه أعلاه والكشوف المرفقة،

وفقًا للمديرية العامة للضرائب (نسخة 2024)، بالإضافة إلى المواد 151 مكرر، 75، و224 من قانون الضرائب المباشرة.

يعد الكشف التلخيصي السنوي تصريحًا إلزاميًا جديدًا يجب على المكلف بالضريبة تقديمه، حيث يتعين عليه تقديم كافة المعلومات المتعلقة بالتراخيص السنوية التي يُلزم قانونًا بإيداعها سنويًا لدى مصالح الإدارة الجبائية. تساهم المعلومات الواردة في هذا الكشف التلخيصي في تعزيز الرقابة التي تقوم بها مختلف مصالح الإدارة الجبائية. يتم تقديم هذا التصريح إلكترونيًا عبر بوابة التصريح والدفع عبر الإنترنت "جبائتيك"، ويجب تقديمه قبل 20 مايو من كل سنة كحد أقصى، مع مراعاة الظروف الاستثنائية. ويترتب عن عدم احترام هذا الموعد غرامات تأخيرية تصل إلى مليون دينار جزائري (المديرية العامة للضرائب، 2021).

من خلال فرض هذا التصريح يهدف المشرع الضريبي إلى ضمان تزويد الإدارة الجبائية بأداة تساعد في برمجة وتنظيم عملية الرقابة الجبائية عبر نظام معلومات "جبائتيك". يساهم هذا النظام في تحليل مناطق التهرب الضريبي داخل المجتمع الضريبي الخاضع لنظام الربح الحقيقي. بالإضافة إلى ذلك، تم تطوير هذا البرنامج من قبل إدارات الجبائية ليكون موجّهًا لتعزيز فعالية الرقابة الجبائية (وزارة المالية، 2020).

III - 2 مساهمة النظام المعلوماتي الجبائي في تفعيل آليات الرقابة الجبائية

III - 2-1 التوجهات الإستراتيجية للرقابة الجبائية ضمن برنامج عصنة الإدارة الجبائية

ترتكز حتمية الرقابة الجبائية على النظام المعلوماتي للإدارة الجبائية نتيجة لذلك يتعين عليه السماح بوضع وتطوير أدوات تساعد على برمجة موضوعية منتقاة وهادفة مع ربط الإدارة المركزية والمصالح العملياتية بعقد يتقيدان به في هذا الصدد، يعتبر البحث عن المعلومات الخارجية عملية دائمة تقوم بها المصالح المعنية، وهذا من خلال حق الاطلاع وحق إجراء التحقيق وحق المعاينة كل هذه الأهداف تتبعها التوجهات الاستراتيجية للرقابة الجبائية كما يلي (La Lettre de la DGI, 2012):

✓ **الأبحاث الجبائية الخارجية:** إن البحث عن المعلومات الجبائية هو في صلب الرقابة الجبائية، حيث يعود لمصالح الرقابة تطويره ووضعه بين أيدي المصالح العملياتية، من أجل تسخيرها في البرمجة وتنفيذ كل أشكال الرقابة الجبائية، ولهذا ينبغي أن يكون البحث عن المعلومات الخارجية عملية دائمة بالتركيز على وسائل قانونية لممارسة الرقابة الجبائية والتي تتمثل في حق الاطلاع، حق إجراء التحقيق وحق المعاينة.

✓ **عقلنة برمجة الرقابة الجبائية:** تخضع المعلومات الجبائية الخارجية التي ترسلها المصالح العملياتية بمديرية الأبحاث والتدقيقات إلى تحليل المخاطر لتحقيق برمجة منتقاة وهادفة، بناء على الملاحظات والسلوكيات الاحتمالية بما يرتكز إسهام البرمجة في فعالية الرقابة الجبائية على الأدوات ذات مصداقية التي تتمثل في قاعدة المعطيات التقنية وتحليل المخاطر، إضافة إلى إحصاء النسيج الجبائي ونتائج مراقبة الوثائق والمستندات.

✓ **تحسين مرونة إجراءات عملية التحقيق:** وضع استراتيجيه الرقابة الجبائية يتطلب تغيير في اختيار نوعية الرقابة المتبعة، حسب الرهانات الجبائية، وعليه فالتسيير الجيد لسلسلة الرقابة الجبائية يتطلب أن تخصص عملية المراقبة العامة للمحاسبة رهانات مالية كبيرة وحالات التهرب الجبائي، والتحقيق المصوب في المحاسبة على وجه الخصوص حالات طلبات استرداد الرسم على القيمة المضافة، أما التحقيق المعمق في الوضعية الجبائية الشاملة، حالات عدم التوافق في نتائج المقارنة بين، من جهة، المداخيل المصرح بها من قبل الأفراد ومن جهة أخرى، لممتلكاتهم ووضعتهم المالية وعناصر طريقة المعيشة، فضلا عن ذلك، يتوجب على الإدارة المركزية والمصالح العملياتية التقيد بعقد بينهما.

✓ **تحسين الإشراف على الرقابة الجبائية:** تهدف متابعة وتقييم الرقابة الجبائية إلى مساعدة مديرية الأبحاث والتدقيقات على التحكم في نجاعة عملية الرقابة الجبائية حيث تم وضع مؤشرات تطويرية لقياس هذه النجاعة، كما تم إعداد أداة لمتابعة الرقابة الجبائية الخارجية من مرحلة البرمجة إلى غاية مرحلة النزاعات.

✓ **إنجاح عملية تطوير تعداد المحققين كما ونوعا:** تهدف الإدارة الجبائية إلى تعزيز تعداد الموظفين المعنيين في مصالح الرقابة الجبائية من جهة وتحسين مردوديتهم من جهة أخرى وذلك من خلال تأطير أنسب وتنظيم دورات تكوينية أنجع، وفيما يخص المحققين الآخرين فسوف يتم تكوينهم عبر ملتقيات من أجل تحسين كفاءاتهم.

III - 2-2 تفعيل آليات الرقابة الجبائية الإلكترونية في ظل تطبيق النظام الجبائي الإلكتروني

في إطار تطبيق النظام الجبائي الإلكتروني تم إدراج العمل بالرقابة الجبائية الإلكترونية حيث صدر في قانون المالية، 2022 تعديل أحكام 18 و 20 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، وتحرر كما يلي: (الجريدة الرسمية، 2022):

المادة 18: يتعين على المكلفين بالضريبة الذين يحققون أرباحا صناعية وتجارية، أن يكتبوا، وفقا للشروط نفسها المنصوص عليها في المواد 151 و 151 مكرر و 152 من هذا القانون بعنوان نتيجة السنة أو السنة المالية السابقة، التصريح الخاص بمبلغ نتيجتهم. ويتعين على المكلفين بالضريبة التابعين للهياكل المزودة بالنظام المعلوماتي "جبائيك"، اكتتاب كشف تلخيصي سنوي يحتوي على المعلومات التي يجب أن تستخرج من التصريح المذكور أعلاه والكشوف المرفقة.

المادة 20: يجب على الأشخاص المشار إليهم في المادة 18 من هذا القانون، أن يمسكوا محاسبة نظامية، طبقا لأحكام المادة 152، وعليهم أن يقدموها، عند الاقتضاء، عند كل طلب، لأعوان الإدارة الجبائية، وهذا طبقا للتنظيم الساري المفعول. المادة 151 مكرر: يتعين على الأشخاص المعنويين المشار إليهم في المادة 136 أن يكتبوا الكترونيا وقبل 20 يوم ماي كحد أقصى كشفا تلخيصيا سنويا يتضمن المعلومات التي يجب أن تستقى من التصريح السنوي للنتائج والكشوف المرفقة، إن عدم اكتتاب الكشف التلخيصي السنوي الكترونيا أو الاكتتاب المتأخر أو اكتتاب كشف يحتوي على بيانات لا تتوافق مع تلك المدرجة في التصريح السنوي للنتائج، يؤدي إلى تطبيق العقوبات المنصوص عليها في المادة 192 مكرر من هذا القانون.

III - 3 تطبيقات التصريحات الجبائية الإلكترونية كألية لتدعيم وتفعيل الرقابة الجبائية

نلاحظ من خلال الإجراءات الجبائية الخاصة بتطبيق التصريح الجبائي الإلكتروني التي اعتمدت عليها الجزائر من اجل تدعيم وتفعيل الرقابة الجبائية تحمل من المكاسب والنقائص يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

المكاسب:

- يُسهّم تطبيق التصريح الجبائي الإلكتروني، المخصص للتصريحات السنوية والشهرية عبر البوابة الإلكترونية "جبائيك"، في تعزيز الرقابة الشكلية داخل مصالح التسيير بمراكز الضرائب ضمن الهيكل التنظيمي. كما يُمكن من تحديد الملفات الجبائية المتعلقة بالمكلفين غير الملتزمين بدقة وسرعة، مما يتيح برمجة زيارات ميدانية للتحقق من الوضعيات الجبائية ومعاينة المخالفات المرتبطة بها.
- يُساهم تطبيق التصريح الجبائي الإلكتروني الخاص بالكشف التلخيصي السنوي عبر البوابة الإلكترونية، في تعزيز الرقابة الجبائية بشكل متقدم ضمن مصلحة الرقابة الجبائية في إطار الهيكل التنظيمي لمراكز الضرائب. كما يُتيح برمجة الملفات الجبائية بسرعة بناءً على مؤشرات مستخرجة من هذا الكشف تُشير إلى احتمالية وجود حالات تهرب ضريبي، مما يساهم في إدراج هذه الملفات ضمن برامج التحقيق المحاسبي أو التحقيق الموجه، بهدف حماية وضمان مصالح الخزينة العمومية.

النقائص:

- إن عدم اعتماد تطبيق التصريح الإلكتروني الخاص بقائمة الزبائن يؤدي إلى تراجع فعالية الرقابة الجبائية، نظرًا للأهمية الكبيرة للمعلومات التي يتضمنها هذا التصريح في كشف المشتريات غير المصرح بها. ومن خلال هذه المعلومات، يمكن تحديد الوعاء الضريبي غير المصرح به، بما في ذلك رقم الأعمال والأرباح المخفية. في ظل غياب النظام الإلكتروني، تعتمد الإدارة الجبائية على بطاقات معلومات ورقية تُرسل إلى مصلحة التسيير المختصة بالملف الجبائي، وهي عملية تستغرق وقتًا طويلاً لإنجازها، مما يؤثر سلبًا على كفاءة الإجراءات الجبائية.
- إن عدم تطبيق التصريح الإلكتروني للمعاملات العقارية يؤثر سلبًا على كفاءة الرقابة الجبائية، نظرًا للدور المحوري للقيمة المالية لهذه المعاملات في تحديد الأشخاص الطبيعيين المستهدفين بالتحقيقات المعمقة للوضعية الجبائية. يُسهم هذا النوع من الرقابة في إخضاع الأموال غير المصرح بها، المرتبطة بالنشاط المهني، للضريبة مع فرض العقوبات القانونية المناسبة. وبالمثل، تكتسب المعاملات المتعلقة بالسيارات الفاخرة أهمية مماثلة للمعاملات العقارية. لذا، فإن غياب التصريح الإلكتروني لهذه الفئة من المعاملات يقلل من فعالية الإدارة الجبائية في تعزيز الشفافية ومكافحة التهرب الضريبي.
- إن غياب التحول الرقمي الشامل للإدارة الجبائية واستمرار اعتمادها على الوسائل الورقية في استغلال المعلومات يُعرضها لمخاطر التقادم، الذي يُعدّ من الجوانب التي لم يوضحها المشرع بشكل دقيق من الناحية الإجرائية. هذا القصور يُضعف قدرة الإدارة على متابعة وتتبع مصير المبالغ الكبيرة الناتجة عن معاملات المكلفين بالضريبة، مما يؤدي إلى ضياع حقوقها في فرض الضرائب واسترداد المستحقات الجبائية بكفاءة وفعالية. التحول الرقمي يمثل الحل الأمثل لتجنب هذه الإشكاليات وضمان تعزيز الرقابة الجبائية.

الخلاصة

من خلال هذه الدراسة، يمكننا استنتاج أن اعتماد نظام المعلومات الجبائي الإلكتروني في مصالح الإدارة الجبائية في الجزائر، بما في ذلك مراكز الضرائب ومديريات كبريات المؤسسات، أصبح ضرورة حتمية تمليها التحولات التكنولوجية والرقمية المتسارعة. يُسهم هذا النظام بشكل فعال في تعزيز كفاءة الرقابة الجبائية والحد من ظواهر الغش والتهرب الضريبي. كما يُتيح التحكم الأمثل في الكم الكبير من المعلومات المتعلقة بالمكلفين بالضرائب، مع تسريع معالجتها عبر التنقل الآلي والسريع للبيانات بين مختلف مصالح الإدارة الجبائية وخارجها. إلى جانب تسهيل الإجراءات الجبائية للمكلفين، يُسهم النظام الإلكتروني في تقليل معدلات الغش والتهرب الضريبي، والحد من المنازعات الجبائية وتقليل الأخطاء الإدارية. وبناءً على هذه الدراسة، تم التوصل إلى مجموعة من النتائج التي تؤكد أهمية تطبيق هذا النظام في تحقيق الأهداف الجبائية بكفاءة أكبر، من أهمها:

- ✓ التصريحات الجبائية الإلكترونية المتوفرة حاليًا عبر نظام "جبائتك" تُتيح فقط ممارسة الرقابة الشكلية دون التعمق في تحليل المعطيات أو الكشف عن التهرب الضريبي.
- ✓ غياب تعميم جميع التصريحات الجبائية بصيغة إلكترونية يُقلل من قدرة الإدارة الجبائية على تحقيق المكاسب المنشودة من ممارسة حقها الرقابي بفعالية.
- ✓ التوجه نحو اعتماد نظام جبائي إلكتروني شامل يُعد خطوة استراتيجية لتعزيز فعالية الرقابة الجبائية، وزيادة كفاءة الأعوان المراقبين، وتحقيق مستويات أعلى من التحصيل الجبائي، مع تقليل عدد المنازعات الجبائية إلى حد كبير.
- ✓ يُظهر اعتماد الإدارة الجبائية للوسائل الرقمية الحديثة فقرة نوعية في تحسين فعالية الرقابة الجبائية، ومكافحة ظاهرة التهرب الضريبي، بما يرسخ مبدأي الشفافية والوعي الضريبي لدى المواطنين.

التوصيات والاقتراحات:

- ✓ بناءً على النتائج المتوصل إليها، يمكن تقديم مجموعة من التوصيات الهادفة لتعزيز كفاءة النظام الجبائي وتحقيق أفضل النتائج، وهي كالتالي:
- ✓ ضرورة تكثيف الحملات الإعلامية والتحسيسية للمكلفين لتشجيعهم على التصريح والدفع الإلكتروني، بهدف شمولية هذا الإجراء على كافة المجتمع الجبائي.
- ✓ تطوير نظم المعلومات بما يتيح تتبع وتحليل العمليات المتعلقة بالرقابة الجبائية بشكل فعال.
- ✓ الإسراع في تطبيق الإدارة الإلكترونية على جميع مصالح الإدارة الجبائية لضمان تحقيق نتائج عملية أكثر كفاءة وفعالية.
- ✓ ضرورة تكييف النظام الجبائي الجزائري مع التحولات التكنولوجية الحديثة، لتطوير أساليب الرقابة الجبائية الإلكترونية.
- ✓ تبسيط قوانين التشريع الضريبي لجعلها أكثر وضوحاً وسهولة في التطبيق من قبل أعوان الإدارة الجبائية والمكلفين.
- تنظيم دورات تكوينية مكثفة لأعوان الإدارة الجبائية في مجالات الإعلام الآلي والمعلوماتية، لرفع كفاءتهم وتحسين

جودة

الخدمات المقدمة.

الإحالات والمراجع :

- تاريخ الاسترداد 18 03 2023، من الموقع الرسمي للمديرية العامة للضرائب: www.mfdgi.dz
- La Lettre de la DGI. (2012). " *Le Controle Fiscal une action Constante de L'adminstration Fiscale N° 58.* Consulté le 01 25, 2024, sur <https://www.mfdgi.gov.dz/index.php/ar/com-smartslider3/2014-03-24-14-23-8/lettres-de-la-dgi>.
- أحمد بسباس، فلة محنتال. (2020). " أثر تطبيق نظام التصريح الالكتروني في الرقابة الشكلية ". مجلة دراسات العدد الاقتصادي، 11(02)، 60.
- أحمد وشان، بن علي بن عزوز. (2020). " الاصلاحات الضريبية كأداة لعصرنة وتطوير الادارة الضريبية بالاشارة إلى حالة الجزائر. مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، 09(01)، 64-74.
- الجريدة الرسمية. (2022). " المادة 07 من قانون المالية ". (100).
- المديرية العامة للضرائب. (2021). " نشرة إعلامية كيفية ملئ الكشف التلخيصي السنوي ". 03.
- المديرية العامة للضرائب. (نسخة 2024). " قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة.
- بوعلام ولهي. (2009). نحو إطار مقترح لتفعيل آليات الرقابة الجبائية للحد من آثار الأزمة، حالة الجزائر. "الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية والحوكمة العالمية". (p. 06) جامعة سطيف.
- بومدين بكرتي. (2015). " دور المراجعة الجبائية في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي ". الملتقى الوطني حول الرقابة الجبائية في الجزائر (صفحة 9). جامعة 08 ماي 1945 -قائمة-.
- حامد عبد المجيد درار. (2000). " مبادئ المالية العامة ". دار الاسكندرية للكتاب.
- حمدي سليمان القبيلات. (1998). " الرقابة الادارية والمالية على الأجهزة الحكومية ". الأردن: مكتبة دار الثقافة.
- سعاد مالح. (2015). " قدرة التحقيق المحاسبي على دعم الرقابة الجبائية في الجزائر ". الملتقى الوطني حول الرقابة الجبائية في الجزائر (صفحة 06). جامعة 08 ماي 1945.

- سعدي بن شهرة، فمان عمرة. (2020). "عصرنة المنظومة الجبائية الجزائرية كسبيل لتفعيل النظام الجبائي وتطويره". *مجلة اقتصاد المال والأعمال*، 04(03)، 267.
- سمية قحموش. (2012). "دور المراجعة الجبائية في تحسين جودة التصريحات الجبائية (دراسة حالة مديرية الضرائب بولاية بسكرة للفترة 2010/2009)". *مذكرة ماجستير غير منشورة*، 47. ورقة: جامعة قاصدي مرباح.
- علي قنص، يونس زين. (2021). "التصريحات الجبائية الالكترونية وأثرها في زيادة الحصيلة الجبائية في ظل عصرنة الإدارة الجبائية". *مجلة المقريري للدراسات الاقتصادية والمالية*، 05(02)، 220.
- عيسى بولخوخ. (2004). "الرقابة الجبائية كأداة محاربة التهرب والغش الضريبي". *مذكرة ماجستير*، 14. جامعة باتنة.
- فيصل بوزيان، محي الدين محمود عمر. (2021). "عصرنة الادارة الجبائية في الجزائر ودورها في تحسين العلاقات مع المكلفين بالضريبة". *مجلة المعيار*، 12(01)، 299.
- فيصل محي الدين بوزيان، عمر محمود. (2021). "عصرنة الادارة الجبائية كآلية لتعزيز الثقة وتحسين الخدمات المقدمة للمكلفين بالضريبة". *مجلة دراسات اقتصادية*، 12(01)، 156.
- لياس قلاب ذبيح. (2015). "دور الرقابة الجبائية في كبح ظاهرة التهرب الضريبي". *الملتقى الوطني حول الرقابة الجبائية في الجزائر* (صفحة 25). جامعة 08 ماي 1945 - قالمة -.
- محمد بودالي، موسى بوشنب. (2020). "رقمنة الادارة كأسلوب لتحسين الخدمة العمومية في الجزائر". *مجلة الدراسات الجبائية*، 05(02)، 274-273.
- محمد حمو، منور أوسير. (2009). "محاضرات في جباية المؤسسات مع تمارين محلولة". مكتبة الشركة الجزائرية بوداود.
- مداني بن بلغيت. (2004). "أهمية اصلاح النظام المحاسبي للمؤسسات في ظل أعمال التوحيد الدولية (بالتطبيق على حالة الجزائر). أطروحة دكتوراه، 191. جامعة الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية.
- مصطفى العثماني. (2008). "نظام المعلومات ودوره في تفعيل الرقابة الجبائية". *مذكرة ماجستير*، 81. المركز الجامعي الدكتور يحي فارس.
- مصطفى عوادي. (2009). "الرقابة الجبائية على المكلفين بالضريبة في النظام الضريبي الجزائري". الجزائر: مطبعة مزوار.
- منير بن عزوز، مريم مسقم. (2020). "دور الادارة الالكترونية في تحسين التحصيل الجبائي ومكافحة التهرب الضريبي". *مجلة طبية للدراسات العالمية الأكاديمية*، 03(05)، 525.
- موسى عبد الناصر، محمد القريشي. (2010). "مساهمة الادارة الالكترونية في تطوير العمل الإداري بمؤسسات التعليم العالي". *مجلة الباحث*، 9(9)، 89.
- وزارة المالية. (أكتوبر 2020). "مشروع قانون مالية 2021". 09.
- وصيف فايزة خير الدين. (2021). "عصرنة الادارة الجبائية كآلية لدعم فعالية الرقابة الجبائية في الجزائر". أطروحة دكتوراه، 38. جامعة الوادي.